

عقد دراسة استشارية رقم (٢٠٢٥/٢٠٢٤/٤٦٨)

انه في يوم الاحد الموافق ١٧ / ١١ / ٢٠٢٤ تم ابرام هذا العقد بين كلاً من:
اولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر
بصفقتها المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية أعمال التصميم والإشراف للأعمال المتبقية
(المرحلة الثانية) لمشروع توسعة وتطوير الطريق الدائري في المسافة من تقاطعه مع طريق
الإسكندرية الصحراوي وحتى تقاطعه مع طريق الواحات بطول ٧ كم (بالأمر المباشر)، ويمثلها
قانوناً في التوقيع على هذا العقد
السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته رئيس مجلس الإدارة.
(طرف أول)

ثانياً: مكتب الرائد للاستشارات الهندسية "محمد شهاب"
الكائن مقره ١٤ ش موسى الكاظم من ش موسى بن النصور - الحي السابع - مدينة نصر
ومسجل بسجل هندسي رقم (٩١/١٧٨)
بطاقة ضريبية رقم ٨٢٥-٣٩٨-٣٠٣
مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين للمهن الحرة
ويمثلها السيد المهندس / محمد السيد السيد شهاب
بطاقة رقم ٢٦٢٠١٢٠٠١٠٠٦٣١ /

(طرف ثاني)

تمهيد

حيث ان الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على عملية أعمال التصميم والإشراف للأعمال
المتبقية (المرحلة الثانية) لمشروع توسعة وتطوير الطريق الدائري في المسافة من تقاطعه مع
طريق الإسكندرية الصحراوي وحتى تقاطعه مع طريق الواحات بطول ٧ كم (بالأمر المباشر)،
ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك
واتمامه وفقاً للشروط والمواصفات واية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة
الشروط والمواصفات وانعوض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
وفي ضوء اعتماد السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الإدارة لإجراءات طرح العملية وفقاً
لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة
٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما،
وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية أعمال
التصميم والإشراف للأعمال المتبقية (المرحلة الثانية) لمشروع توسعة وتطوير الطريق الدائري
في المسافة من تقاطعه مع طريق الإسكندرية الصحراوي وحتى تقاطعه مع طريق الواحات
بطول ٧ كم (بالأمر المباشر) ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة
بموضوع هذا العقد وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر بجلستها المعقودة من قبول العرض
المقدم من الطرف الثاني مبلغ ٨٢٦,٨٧٦ جنيه (فقط وقدره خمسمائة اثنان وثمانون ألف
وثمانمائة ستة وسبعون جنيهاً لا غير) ، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره الأفضل
شروطاً والأقل سعراً واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصيه
اللجنة. وبعد ان اقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي:-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضات وكافة المكاتبات
المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتما ومكملاً
لأحكامه .

البند الثاني

تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وما تتضمنه من ملحقات بوصف موضوع العقد والاشتراطات
الخاصة والتزامات طرفي التعاقد والمرفقة بهذا العقد جزء لا يتجزأ منه .

البند الثالث

اقر الطرف الثاني بان الغرض من هذا العقد هو تقديم عملية أعمال التصميم والإشراف
للأعمال المتبقية (المرحلة الثانية) لمشروع توسعة وتطوير الطريق الدائري في المسافة من
تقاطعه مع طريق الإسكندرية الصحراوي وحتى تقاطعه مع طريق الواحات بطول ٧ كم (بالأمر
المباشر) بما تشمله ذلك من توفير العناصر اللازمة، ووفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات
والاشتراطات الواردة بكراسته الشروط ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق
الغرض. ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول
بها ذات الصلة بالدراسة الاستشارية محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على ابرام العقد

